الطبقة الوسطى في مصر.. إلى أين؟

أ. أماني عاطف

المدير التنفيذي للإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء

تعد الطبقة الوسطى في مصر على مدار العصور صمام الأمان للمجتمع، والمحرك الرئيسي لدفع النمو وتحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي؛ حيث تدعم عمليات الاستهلاك والاستثمار في التعليم والصحة والسكن، وتلعب دورًا مهمًّا في الاحتفاظ بأنظمة الحماية الاجتماعية باعتبارها شريكا رئيسا في تحمل الأعباء الضريبية التي تسهم في تطوير الخدمات العامة، وفي ظل ما تشهده مختلف دول العالم من تحديات اقتصادية نتيجة التوترات السياسية الراهنة، سواء تلك المرتبطة بالتصعيد الراهن في الشرق الأوسط أو استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، تتفاقم الأعباء والتحديات الاقتصادية التي تواجه الطبقة الوسطى في مصر على غرار مختلف دول العالم، وهو ما لم تغفل عنه الدولة المصرية في سعيها المستمر للحفاظ على الطبقة الوسطى، ومساعدتها على تخطي التحديات الاقتصادية.

أولًا: تصنيف الطبقة الوسطى في مصر

تتعدد مداخل قياس وتعريفات الطبقة الوسطى على مستوى العالم، فوفق المدخل الاقتصادي تتحدد الطبقة الوسطى داخل مجتمع ما عن طريق قياس متوسط دخل الأسر داخل هذا المجتمع، والوصول إلى حدين لهذه المتوسط؛ بحيث تصنف كل أسرة يقع مجموع دخول أفرادها جميعًا فوق الحد الأعلى لمتوسط الدخول (بالطبقة العليا)، أما الأسر التي ينخفض مجموع دخول أفرادها عن الحد الأدنى لهذه المتوسطات تعد من (الطبقة الدنيا)، ويوصف كل من ينتمي لأسرة يتراوح إجمالي دخلها بين هذين المتوسطين بأنه من أبناء الطبقة الوسطى).[1]

ويضاف إلى المدخل الاقتصادي لقياس الطبقة الوسطى، بعدان آخران؛ الأول هو عنصر (الثروة) وهو العنصر الذي يشمل مدخرات الأسرة واستثماراتها، والثاني هو معدل إنفاق أو استهلاك الأسرة؛ حيث تصنف الأسرة التي تستطيع تغطية استهلاكها من كافة احتياجاتها الأساسية ضمن الطبقة المتوسطة.[2]

فيما يتمثل المدخل الآخر لقياس الطبقة الوسطى في الدمج بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والديموجرافي والجغرافي، وفي هذا الإطار، صمم مركز PEW للأبحاث بالولايات المتحدة الأمريكية -وهو أحد أهم مراكز أبحاث علوم البيانات الاجتماعية ودراسات السكان والرأي العام في العالم- في يوليو ٢٠٢٠ «حاسبة طبقات» Classes Calculator يمكن من خلالها تعرف كل مستخدم على الطبقة التي ينتمي إليها، وذلك بالاعتماد على عدة عوامل، هي: (دخل الأسرة، المنطقة السكنية، عدد أفراد الأسرة، مستوى التعليم، العمر، الحالة الاجتماعية)، ثم تقوم الحاسبة بحساب مدى كفاية دخل الأسرة لتكاليف المعيشة داخل المنطقة السكنية المحددة، ليتم تصنيف الفرد أو الأسرة في إطار ثلاث طبقات (طبقة عليا، طبقة وسطى، طبقة دنيا) .[٣]

وبالنظر إلى خصوصية الطبقة الوسطى في مصر، فإن أغلب الأدبيات تعرفها بأنها الجماعات العريضة من أصحاب المهن المتخصصة كالمثقفين والأطباء والمهندسين وغيرهم، بل يتسع التعريف ليشمل فئات من أصحاب الأعمال والمزارعين والتجار. وفي هذا الإطار، تُعد الطبقة الوسطى في مصر «جماعات من السكان تحتل الوضع المتوسط في المجتمع -متجاوزة ما دونها من دوائر الفقر- بحكم ما تنخرط فيه من أنشطة اقتصادية ومهنية وأساليب حياة».[٤]

وتتدرج الطبقة المتوسطة في مصر من أسفل إلى أعلى وفق عدة شرائح تبدأ بالشريحة الأعرض التي تتكون من موظفي الحكومة والقطاع الخاص وأصحاب الأنشطة الإنتاجية والتجارية الصغيرة، وهم أصحاب الدخول الثابتة الذين يعيشون حياة مستقرة، مع الاهتمام بالتعليم، والسعي لتسكين أبنائهم في وظائف، تليها الشريحة الوسطى التي تتكون من أصحاب المهن المتخصصة (المهندسين والضباط والأطباء...)، ومتوسطي المنتجين والتجار والملاك الزراعيين، ثم الشريحة العليا، وهي الأقل عددًا وتتكون من كبار المنتجين، والتجار، وملاك الأراضي الزراعية، وأصحاب الثروات العقارية، وتتمتع الطبقة الوسطى بسمات ثقافية متقاربة على اختلاف تدرجاتها.[٥]

وتتسم الطبقة الوسطى في مصر بعدة سمات، أهمها قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية، والادخار للمستقبل، ومواجهة التحديات الاقتصادية دون الوقوع في براثن الفقر، وتمثل هذه الطبقة مجموعة البشر القادرين على التوظف والانخراط في المهن أو الوظائف المعتادة التي توفر استقرارا للحياة وفرصًا للتقدم.

ثانيًا: الطبقة الوسطى المصرية في مواجهة التحديات الاقتصادية

في ظل الأزمات الاقتصادية التي تشهدها مختلف دول العالم انخفضت نسبة السكان الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى انخفاضًا كبيرًا في السنوات الأخيرة؛ حيث انخفضت في الولايات المتحدة وكندا من الثلثين إلى النصف، وهو ما جاء نتيجة تزايد انعدام الأمن الاقتصادي، وتراجع الثقة في سوق العمل، وفي آفاق الاقتصاد المستقبلية، وما يصاحبها من انعدام في مستوى الأمن الوظيفي، وتغير في مستوى الدخول، الأمر الذي يلقي بظلاله على تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الوسطى في المستقبل .[٦]

وفي ضوء ذلك، كشف مسح إحصائي، أجرته صحيفة «واشنطن بوست» في نوفمبر ٢٠٢٣، على عينة من ١٢٨٠ أمريكيًّا، عن ارتباط تعريف الطبقة الوسطى لدى المبحوثين بستة معايير، هي: وجود دخل ثابت من عمل منتظم، والقدرة على الادخار، والقدرة على دفع كل الفواتير الشهرية دون قلق، وإمكانية تدبير ١٠٠٠ دولار للطوارئ دون اللجوء إلى الاقتراض، والتمتع بتغطية تأمين صحي، فيما أشار البعض الآخر إلى القدرة على التقاعد عن العمل دون شقاء.[٧]

وفي هذا السياق، يرتبط فهم عموم الناس في الولايات المتحدة للانتماء للطبقة الوسطى بتوفر ضمانات الاستقرار المعيشي اللائق في الحاضر، والاطمئنان على مستوى معيشة مرضٍ لهم في المستقبل، وذلك على عكس ما كشف عنه أحدث استطلاعات الرأي في اليابان، والتي أجراها «معهد اليابان لسياسات العمل والتدريب»؛ حيث عرف ٦٠% من المستطلع آراؤهم الانتماء إلى الطبقة الوسطى بتمتع المنتمين لها بعمل منتظم، وامتلاكهم سكنًا وسيارة خاصة، مما يعكس قدرا من الرفاهية.[٨]

وانتقالًا إلى الطبقة الوسطى في مصر، فوفق تقديرات مؤسسة فيتش سوليوشنز لعام ٢٠٢٣ بلغ متوسط دخل الأسرة المصرية من الطبقة المتوسطة نحو ٥٠٠٠ دولار سنويًّا[٩]، وبالنظر إلى أن الطبقة الوسطى المصرية ليست بمعزل عن التغيرات التي أصابت الطبقات الوسطى في مختلف دول العالم، فقد تقلصت نسبة الطبقة الوسطى التي يتجاوز دخلها ٥٠٠٠ دولار سنويًّا، لتقدر بنحو ١٢,١% من إجمالي الأسر المصرية عام ٢٠٢٣، بينما كانت تتراوح بين ٣٣,٥ و٣٩% من إجمالي عدد الأسر في الفترة بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، بحسب تقديرات مؤسسة فيتش سوليوشنز، وذلك بالنظر إلى انخفاض سعر الجنيه المصري أمام الدولار، مقابل ثبات الأجور أو ارتفاعها بمعدلات ضئيلة.[١٠]

وبحسب تقديرات فيتش، فقد انخفضت نفقات الأسر المصرية، مقومة بالدولار خلال الفترة الأخيرة، من ٣٣٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١ إلى ٢٦٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس تراجع القوة الشرائية للمواطنين في مصر، كما هو الحال في مختلف دول العالم؛ نتيجة التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة.[١١]

وانعكست التحديات الاقتصادية التي واجهتها الطبقة الوسطى في مصر على أولويات إنفاق هذه الطبقة، وإن كان ذلك يختلف وفق تدرج التصنيفات

داخل الطبقة الوسطى، فبينما كانت الشريحة العليا في الطبقة الوسطى أقل تأثرًا بالأزمات الاقتصادية، كانت الشريحة الوسطى والدنيا في هذه الطبقة هي الأكثر تأثرًا؛ وذلك بسبب ثبوت دخلها وطبيعة السلع التي تقوم بشرائها؛ حيث تراجعت قيمة المدخرات الحقيقية لها، وأقدمت على تغيير أنماط استهلاكهم، من خلال التوجه نحو بدائل أقل سعرًا، أو استبدال علامات تجارية بأخرى، أو الاستغناء عن بعض السلع والكماليات وترشيد الاستهلاك، مع تحديد أولويات الإنفاق وفق الضرورات بالتركيز على الغذاء والتعليم والسكن والرعاية الصحية، وتقليل المدخرات، نتيجة زيادة النفقات على الاستهلاك الحالي.

وفي ظل استمرار الأزمات الدولية وارتفاع معدلات التضخم وانعكاساتها السلبية على أسر محدودي ومتوسطي الدخل، اهتمت الحكومة المصرية بتبني العديد من المبادرات الرئاسية والحكومية؛ لدعم الفئات المجتمعية الأكثر تضررًا.

ثالثًا: مبادرات رئاسية وحكومية لدعم الطبقة الوسطى

في إطار تصدر ملف بناء الإنسان المصري صدارة أولويات الدولة، للارتقاء بمستوى معيشة المواطن على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية، وإيمانًا من الدولة بأهمية الطبقة الوسطى كعماد للمجتمع، بالنظر لدورها في دعم مسار التنمية والحفاظ على التماسك المجتمعي، فقد أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا ببرامج الدعم والحماية الاجتماعية للحفاظ على الطبقة المتوسطة في مواجهة التحديات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، أنشأت الدولة المصرية لجنة دعم العلاقة بين الدولة والطبقة المتوسطة، لينعقد أول اجتماعاتها في ٨ يناير ٢٠٢٤ برئاسة وزارة التضامن الاجتماعي وعضوية مختلف الوزارات والجهات المعنية، بالإضافة إلى ممثلين من منظمات المجتمع المدني، وتختص هذه اللجنة بإعداد الدراسات والأبحاث وأوراق السياسات حول الموضوعات ذات الصلة بالطبقة المتوسطة، للوقوف على شرائحها المختلفة، وقيمها واتجاهاتها الاجتماعية، وطبيعة مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتحديات التي تواجهها، فضلًا عن الوقوف على الخدمات العامة المقدمة للطبقة المتوسطة، والمشروعات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة والمبادرات الوطنية الداعمة لها.[١٢]

كما تختص اللجنة بإجراء استطلاعات رأي وبحوث دورية لرصد انطباعات الطبقة الوسطى تجاه الخدمات العامة والقضايا المجتمعية والوطنية، مع إعداد المقترحات والتدخلات للاستجابة وفق نتائج استطلاعات الرأي، ودعم كافة أشكال المشاركة المجتمعية في برامج التنمية الخاصة بالطبقة المتوسطة، وذلك من خلال الشراكة في المشروعات والمبادرات الوطنية بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، فضلًا عن تنسيق الجهود لزيادة دمج الطبقة المتوسطة في المشروعات الاقتصادية والمتوسطة.[١٣]

وتعمل اللجنة على دعم مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية لاستعادة دورها كحاضنة مدنية لكافة أشكال التنوع في المجتمع المصري، بما يعكس قيم المواطنة والدولة الحديثة ضد التطرف بكافة أبعاده، ودراسة تنفيذ حملات وبرامج إعلامية لنشر رسائل الوعي المتكاملة بين شرائح الطبقة المتوسطة، ووضع تقارير ربع سنوية لجهود مجموعة العمل، والمدعمة بالنتائج والمؤشرات وتحليل الدروس المستفادة.[١٤]

وفي ضوء حرص الدولة على توفير مختلف الخدمات للطبقة الوسطى، فقد أولت اهتمامًا كبيرًا بتطوير منظومة التعليم لتوفير فرص تعليمية جيدة لأبناء الطبقة الوسطى، بالنظر إلى تصدر النفقات

التعليمية لأولويات الطبقة الوسطى للنهوض بمستقبل أبنائها.

وعلى صعيد الخدمات الصحية، فقد أطلقت الدولة المصرية العديد من المبادرات الرئاسية والحكومية لتقديم الخدمات الصحية لمختلف فئات المجتمع، وعلى رأسها مبادرة ١٠٠ مليون صحة، والكشف عن فيروس سي، فضلًا عن إطلاق الرئيس «عبد الفتاح السيسي» في نوفمبر ٢٠١٩، منظومة التأمين الصحي الشامل، لتوفير الرعاية الصحية لمختلف أفراد الأسرة، مع إصلاح نظم الرعاية الصحية بالكامل، حيث بدأ تنفيذه في محافظة بورسعيد، والأقصر، والإسماعيلية[١٥]، فيما تشمل المرحلة الثانية لمنظومة التأمين الصحي الشامل محافظات دمياط ومطروح، والمنيا وشمال سيناء وكفر الشيخ، على أن يتم تعميمه على باقي محافظات الجمهورية.[١٦]

وفيما يتعلق بإسكان متوسطي الدخل، فقد طرحت الحكومة المصرية مبادرة «سكن لكل المصريين» لتوفير السكن اللائق للطبقة الوسطى، من خلال توفير ٢٨ ألف وحدة سكنية في المدن الجديدة والمحافظات، وجارٍ العمل على تنفيذ ٢٧٩٤٤ وحدة سكنية بمحور متوسطي الدخل.[١٧]

وبالنظر إلى تأثر الطبقة الوسطى بارتفاع أسعار السلع والخدمات، فقد كثفت الدولة جهودها على مدار السنوات الماضية للحفاظ على منظومة دعم السلع والخدمات، من خلال إقامة المعارض السلعية بمختلف محافظات الجمهورية لتوفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة، وذلك في إطار مبادرة «معًا ضد الغلاء» وغيرها من المبادرات الحكومية، مع تكثيف الرقابة على الأسواق لمنع احتكار السلع، وضمان إتاحتها للمواطنين بأسعار مناسبة. علاوة على تعزيز فاعلية برامج دعم السلع التموينية وزيادة الدعم النقدي للمواطنين على بطاقات التموين.

كما لم تدخر الدولة جهدا في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتوفير فرص عمل للشباب والمرأة المعيلة، من خلال مبادرات البنك المركزي والبنوك الوطنية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وختامًا، فبرغم كثافة الجهود والمبادرات الحكومية لدعم الطبقة الوسطى وحمايتها من الوقوع في براثن الفقر، والمساعي المستمرة لتحسين جودة حياة المواطن، فإن عِظم التحديات التي تواجه الطبقات الوسطى في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة نتيجة ما يشهده العالم من توترات سياسية تلقي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في مختلف دول العالم، تتطلب تكاتف جهود الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للنهوض بأوضاع الطبقة الوسطى ودعمها في مواجهة التحديات الاقتصادية، وتعزيز دورها في تحقيق التنمية والسلام المجتمعي.

الهوامش والمراجع

(١) حزب العدل المصري، دراسة بعنوان «الطبقة الوسطى في مصر تعريفها، حجمها، كيف تعيش؟»، أوراق العدل (٨)، مايو ٢٠٢٣.

https://2u.pw/Qrohqx

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) د. أحمد زايد، الطبقة الوسطى والأسئلة الصعبة، جريدة الأهرام، ١٣ أبريل ٢٠٢٤، السنة ١٤٨، العدد ٥٠١٦٧.

https://2u.pw/IW1mozSk

(٥) المرجع السابق.

(6) https://cjsw.journals.ekb.eg/article_337585_24db469b0a93607fb696aa17d3514c6f.pdf

(٧) محمود محيي الدين، عن هواجس الطبقة الوسطى وسواكنها، جريدة الشروق، ٢١ فبراير ٢٠٢٤.

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21022024&id=fa715c91-4653-4fb1-8c5b-30300511e0ff

(٨) المرجع السابق.

(9) https://manassa.news/stories/14352

(10) Ibid

(11) Ibid

(١٢) وزيرة التضامن الاجتماعي تترأس الاجتماع الأول للجنة دعم العلاقة بين الدولة والطبقة المتوسطة، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، ٨ يناير ٢٠٢٤

https://2u.pw/Nb72oOkf

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) موقع الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل

https://uhia.gov.eg/

(١٦) الهيئة العامة للاستعلامات، تطبيق المرحلة الثانية لمنظومة التأمين الصحي الشامل تبدأ في دمياط ومطروح، الثلاثاء، ٢٣ أبريل ٢٠٢٤.

https://2u.pw/kW7lPsb3

(17) https://2u.pw/XbAAJPyC